

2014/10/10

بيان للنشر الفوري

صادر عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

"الحياة هبة من الله"

يشدد مركز "شمس" على أن عقوبة الإعدام تشكل منتهى القسوة، واللاإنسانية، والاهانة. وهي عقوبة لا يمكن الرجوع عنها حال تنفيذها، إن عقوبة الإعدام تنتهك الحق في الحياة، وهي عقوبة أقرب ما تكون للانتقام والثأر. فهي أداة للقمع غير شرعية وغير عادلة، وهي جريمة باسم الدولة ترتكب بدم بارد ويسبق إصرار باسم العدالة. فهي أشبه ما تكون بعقوبة انتقام صادرة عن قوس المحكمة بلباس محتشم.

يدعو مركز "شمس" الدول التي ألغت عقوبة الإعدام من تشريعاتها الوطنية بضرورة القيام بحملة دبلوماسية اتجاه الدول التي ما زالت تنفذ عقوبة الإعدام من أجل إقناعها بضرورة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام 2014 إلى جانب إلغاء عقوبة الإعدام، كما يدعو المركز في ذات الصدد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الإنسان بضرورة الضغط على حكوماتها من أجل التصويت إلى جانب إلغاء عقوبة الإعدام في الجمعية العامة للأمم المتحدة. كمقدمة لإلغاء عقوبة الإعدام من تشريعاتها الوطنية.

يذكر مركز "شمس" أن بلداً شغوفاً بالقيم الإنسانية، وعلى رأسها كرامة الإنسان وقدسيتها الحياة، كفلسطين، لم يعد ممكناً أن يُبقي على عقوبة الإعدام ضمن منظومته التشريعية الوضعية، ليس فقط لأن حياة الإنسان، حتى المجرم، هي مقدسة، بل أيضاً لأن العلم قد اثبت انتفاء أية رابطة سببية بين تطور الجريمة ووجود أو عدم وجود عقوبة الإعدام. وإن هكذا عقوبة، فضلاً عن إزهاقها لسلم العقوبات لا تعرف مثيلاً لها في أي تشريع جزائي، من شأنها أن تنزع سلطة تقدير القاضي في إنزال العقوبة الملائمة بالنظر لظروف كل قضية، كما تمنعه من حق الأخذ بالأسباب المخففة - إستناداً لقانون العقوبات- وذلك يحتم على السلطة التشريعية تعديل وإبدال عقوبة الإعدام بالعقوبة التي تليها في سلم العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة.

يرى مركز "شمس" أننا نحتاج إلى حركة قوية نشطة داعمة لحقوق الإنسان ومناهضة لعقوبة الإعدام من نشطاء حقوق الإنسان، والكتاب، ورجال الدين، والسياسيين، والفنانين، ورجال القانون والقضاة والمحامين ونقاباتهم، وإعلاميين، ومؤسسات حقوق الإنسان، وأعضاء المجلس التشريعي، والأحزاب السياسية، ورجال الحكومة. نحتاج إلى سياسيين وبرلمانيين ومختصين يجيبون على السؤال التالي: هل عقوبة الإعدام مجدية وتمنع وقوع الجرائم وتوفر الحماية للمجتمع؟. وفي المقابل هل تذكرون مشهد الأم الإيرانية التي صفحت عن قاتل ابنها وهو معلق في حبل المشنقة، كم كان هذا المشهد مؤثراً في العالم أجمع؟. في إشارة واضحة أن التسامح يحتاج قوة أكبر من الانتقام .

يشدد مركز "شمس" على أن عقوبة الإعدام تؤثر على الفئات الأقل حظاً بشكل خاص. فالفقراء وأفراد الأقليات أكثر تعرضاً لعقوبة الإعدام. لقد بات واضحاً أن مثل هذه العقوبة القاسية إشكالية بطبيعتها، لاسيما لأنها تُستخدم بشكل غير متناسب ضد الأشخاص الأقل قدرة على الدفاع عن أنفسهم، والذين يعانون من التمييز على نطاق أوسع. فلا مناص من القول أن عقوبة الإعدام تعتبر فعلاً عنيفاً، ومع أن أحد أكبر التبريرات لعقوبة الإعدام في أنها تشكل رادعاً ضد ارتكاب أشد الجرائم خطورة. ولكن هذه الحجة ليست مبنية على الحقيقة؛ فلا توجد أدلة مقنعة على أن عقوبة الإعدام تردع الجريمة أكثر مما تفعل الأشكال الأخرى للعقوبات.

يؤكد مركز "شمس" أن ما دامت عقوبة الإعدام قائمة، فإنه لا يمكن أبداً التخلص من خطر إعدام الأبرياء. ومنذ العام 1973، أُطلق سراح العشرات من السجناء المحكومين بالإعدام بعد ظهور أدلة على براءتهم من ارتكاب الجرائم التي حُكم عليهم بسببها بالإعدام. في الوقت الذي كان بعض السجناء على قاب قوسين من إعدامهم بعدما أمضوا سنوات عديدة في ظل حكم الإعدام الصادر عليهم. وتشمل السمات المتكررة في حالاتهم سوء سلوك النيابة أو الشرطة، واستخدام شهادات لشهود أو أدلة مادية أو اعترافات غير جديرة بالثقة؛ وتمثيل غير كاف للدفاع. هذا إلى جانب إعدام العديد من السجناء رغم وجود شكوك جدية حول ذنبهم.

يحيي مركز "شمس" مؤسسة "معاً" ضد عقوبة الإعدام والانتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام على جهودهم المتميزة وحركتهم الدعوية لإلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية من خلال كسر حاجز الصمت حول عقوبة الإعدام، كما ويوصي مركز "شمس" بضرورة البناء على نتائج وتوصيات المؤتمر الإقليمي ضد عقوبة الإعدام والذي عقد في تونس تحت عنوان "على طريق إلغاء عقوبة الإعدام" في الفترة الواقعة بين 26-27/9/2014 والذي يؤسس لبناء شراكات بين مؤسسات حقوق الإنسان العربية ومثيلاتها على المستوى الدولي، على طريق إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية للدول التي ما زالت تحكم وتنفذ عقوبة الإعدام .

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية
"شمس"



Human Rights & Democracy Media Center

"SHAMS"

انتهى

رام الله - فلسطين المصيون، عمارة سنديان 3، ص.ب: 429، ط1، شارع لويس فافرو

Tel: 022985254 Fax: 02 2985255 'P.O. Box: 429

Ramallah- Palestine: AL- Masuon: Sendian3 Building 1st Floor, Luis Favro St

E-mail: c_shams@hotmail.com & info@shams-pal.org Website: www.shams-pal.org